الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

E/ESCWA/C.1/2021/CRP.1
17 December 2020
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الرابعة عشرة
دورة افتراضية، 10-11 شباط/فبراير 2021

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

ندوة حول التطبيقات المحلية للبيانات الضخمة لاتخاذ قرارات فعالة في الأزمات

أولاً- معلومات أساسية

1- شهد العالم في العامين الماضيين تحديات تنموية تاريخية بفعل جائحة كوفيد-19 وآثارها المدمرة التي طالت جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد. والتحديات مضاعفة في المنطقة العربية بفعل النزاع والنزوح، اللذين لم يتوقفا على الرغم من النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة في 23 آذار/مارس 2020 لوقف إطلاق النار وشدد فيه على أن الوقت قد حان لوقف النزاعات المسلحة والتركيز معاً على المعركة الحقيقية في حياتنا.

2- وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، أصبح الفضاء الرقمي وسيلة تمكينية رديفة، فهو يتيح للجميع إمكانات أبعد مما نتخيَّل، في قطاعات متنوعة مثل الصحة والتعليم والتجارة وتقديم الخدمات العامة والخاصة ومواصلة الأعمال، وغيرها. وقد أثبت العديد من الأبعاد والتطبيقات الرقمية فعاليتها وكفاءتها، فأتاحت إمكانيات وممارسات جديدة من المحتمل أن تتواصل ما بعد الجائحة.

3- أمّا في موضوع البيانات، فقد طرحت "استراتيجية البيانات للعمل من قِبل الجميع في كل مكان: الدقة والتأثير والتكامل"، الصادرة عن الأمين العام في أيار/مايو 2020، نَهجها القائم على معالجة المشكلة كوسيلة عمل لتركيز الجهود على السياقات والقيود المحلية، والاستثمار في البيانات والتحليلات لتقديم قيمة مضافة وحل المشاكل الحقيقية. ودعت الاستراتيجية إلى استخدام البيانات لفهمٍ أفضل "لما حدث"، و"لماذا"، و"ما يمكن أن يحدث لاحقاً"،

و"الاستجابة بدقة وتأثير وتكامل". أما بالنسبة للوسائل التمكينية المطلوبة، فقد اعتمدت الاستراتيجية على الشراكات للاتصال بالنُّظُم الإيكولوجية خارج أسرة الأمم المتحدة، حتى نتمكن من تقديم قيمة أكبر على نطاق واسع.

4- وبالإضافة إلى استراتيجية البيانات، أصدر الأمين العام في 29 أيار/مايو 2020 "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي"، التي شددت على إدارة المحتوى إذ "يجب أن توفر شبكة الإنترنت حيّزاً آمِناً لتبادل المعلومات والتثقيف والتعبير والتعبئة والمشاركة" (الفقرة 52).

5- وفي هذا السياق، وتنفيذاً للتوصية الصادرة عن اللجنة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الثالثة عشرة التي عُقدت في بيروت، يومي 29 و30 كانون الثاني/يناير 2019، والمتعلقة "ببلورة دليل إرشادي للاستفادة من المبادئ الدولية بشأن البيانات الضخمة وما يتعلق بها من معايير أخلاقية، ووضع منصة شاملة للمبادرات القائمة في مجال البيانات الضخمة، والعمل على تقييم جهوزية الأجهزة لاستخدامها"، أعدَّت الإسكوا دليلاً وطنياً لتقييم الجهوزية لاستخدام البيانات الضخمة (E/ESCWA/CL4.SIT/2020/TP.11). وينصح الدليل مؤسسات القطاع العام بالنظر في تطوير تطبيقات محدودة ذات وظيفة واحدة للبيانات الضخمة ومواءمتها مع نُظُمِها الحالية. وبعد إنجاز هذه التطبيقات وقبولها، يمكن نشرها على نطاق أوسع. ويعزز الدليل القدرات اللازمة للجهوزية والفعالية من خلال التركيز على العمليات المؤسسية التي تنطوي على خبرة متخصصة في علوم البيانات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات. ويحذر الدليل من أن استخدام تطبيقات البيانات الضخمة بطريقة غير ملائمة قبل الجهوزية يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية وأن يتسبب بأضرار تشغيلية ومؤسسية كبيرة على المدى البعيد.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

6- ستسترشد الندوة بنتائج وتحديات مشروعَين محلِيَّيْن لتطبيقات البيانات الضخمة تنفذهما الإسكوا بالشراكة مع الإدارة المركزية للإحصاء في لبنان ودائرة الإحصاءات في الأردن. وقد تم اختيار المشروعَين لمعالجة المشاكل المحلية المُلِحَّة الناجمة عن الأزمات التي شهدتها عدة دول أعضاء، ولا سيما أزمة اللاجئين وجائحة كوفيد-19. والمشروعان هما "الاستفادة من مصادر البيانات السلوكية والإنسانية لتحليل التحديات الإنمائية التي يواجهها اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة في لبنان"، و"الاستفادة من مصادر البيانات الضخمة لتقييم القرارات والسياسات وتحليل فعاليتها في حالات الأزمات: جائحة كوفيد-19 في لبنان والأردن".

7- وبرزت الظروف المعيشية والاجتماعية للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم كأولوية في جداول الأعمال المتعلقة بالسياسات التي تعتمدها الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية وصانعو القرار في البلدان المضيفة. وتتفاقم المخاطر بسبب أنواع أخرى من الصدمات مثل جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على البلدان المضيفة. وفي لبنان، أدت الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية بالإضافة إلى انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس إلى تفاقم التحديات التي يواجهها اللبنانيون وحوالي مليون لاجئ سوري. وفي الأردن، تُفاقِمُ الجائحة مَواطن الضعف التي يواجهها الأردنيون وأكثر من 650,000 لاجئ سوري بفعل أزمة إنسانية امتدت طيلة عشر سنوات.

8- وفي هذه الظروف، قد تَصْعُب عملية جمع البيانات التقليدية وتصبح عالية الكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. وبما أن هذه البيانات لا تُحدَّث بشكلٍ منتظم، فإن التأخر في توفير المعلومات يجعلها قديمة، خاصةً في ضوء الهزات الشديدة التي يشهدها السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية.

9- ويسعى المشروع الذي يجمع بين حالتي الأردن ولبنان إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

(أ) تقييم فعالية مجموعة مختارة ومتنوعة من السياسات أو القرارات الحكومية (وعددها 5 في كل بلد) المعتمَدة في البلدين للاستجابة للأزمة والتخفيف من آثارها على السكان، مع التركيز بشكل خاص على استخدام مصادر بديلة للبيانات في التقييم. ويشمل ذلك تحليل الأولويات الرئيسية للاستجابات الحكومية والمؤسسية في مواجهة جائحة كوفيد-19 في الأردن ولبنان وسماتها الأساسية وآثارها الواضحة على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتبيان ما إذا شكَّلت البيانات عاملاً تمكينياً أو مُعيقاً خلال الأزمة؛

(ب) تصميم نموذج أولي لمنصة تساعد واضعي السياسات في صياغة الاستجابات، وتنفيذ ورصد نتائج السياسات المعتمَدة والاستفادة من أنواع جديدة من البيانات والنُّهُج التحليلية لتكون أكثر مرونة وتركيزاً على مواجهة العديد من الصدمات والضغوط. وهذا يعني استخلاص الدروس والتوصيات الرئيسية ونشرها بناءً على التحليلات التي يوفرها المشروع وغيره من المصادر، ووضع أداة مخصصة (النموذج الأولي) لتعزيز قدرات واضعي السياسات وتقديم حوافز للاطلاع على مصادر جديدة للبيانات واستخدامها لوضع سياسات وبرامج أفضل.

10- وما كانت مشاريع البيانات الضخمة هذه ممكنة لولا تهيئة الظروف والنُّظُم ومعايير الحوكمة والحوافز والقدرات من أجل الوصول المنتظم والآمن إلى مصادر البيانات غير التقليدية وتحليلها. وقد أتاحت الجهات الفاعلة المحلية والمتعدِّدة الأطراف، من خلال دورها القيادي، تكرار عملية البحث وطرح الأسئلة وتيسير الوصول إلى البيانات وتحليلها.

11- وباستخدام سجلات تفاصيل المكالمات على الهاتف المحمول، أُجريت في إطار هذه المشاريع بحوثٌ شاملة وآمنة مع مراعاةٍ شديدةٍ للخصوصية، تضمنت معالجة البيانات في الموقع، وتجميع البيانات الجغرافية والزمنية. وهذا لا يؤكد فقط أن مراعاة الخصوصية ممكن - حتى مع المفاضلات التي قد ينطوي عليها- ولكنه يستنبط أيضاً فُرَصَّاً للقيام بمزيد من البحوث، مع الحفاظ على الخصوصية كأحد مجالات التركيز الرئيسية للبحث.

ثالثاً- أسئلة توجيهية

(أ) تضمَّن المشروع الخاص بلبنان بيانات من منصة فيسبوك بيَّنت أن عدد المستخدمين الذكور حسب التسجيل كان أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من عدد الإناث بين اللاجئين السوريين في لبنان في عام 2019. وفي حين تشير أنشطة الاتصال الهاتفي إلى أن عدد السكان الذكور أعلى بنحو 6 أضعاف من عدد الإناث من مجموع السكان خلال الفترة 2016-2019 في محافظتي الشمال والبقاع، تؤكد الإحصاءات الديمغرافية الرسمية أن أعداد الذكور والإناث كانت متقاربة في عام 2018. وبالتالي فإما الإناث يسجلن عمداً كذكور للشعور بمزيد من الأمان، وإمّا الرجال يتحكمون بتسجيل معظم الحسابات على فيسبوك وخطوط الهاتف المحمول الخاصة بأفراد الأسرة من الإناث. **من يمكنه استخدام هذه النتائج وكيف يمكن الاستفادة منها في التوعية العامة والتثقيف والتخطيط للتأثير على الجوانب الأمنية والثقافية؟**

(ب) كشف مسح المحتوى وتحليله في منصات التواصل الاجتماعي المحلية والمقالات الإخبارية باللغتين العربية والإنكليزية عن تزايد العدائية في لبنان إزاء القضايا المتعلقة باللاجئين السوريين (مع ارتفاع التصنيف السلبي بنسبة 9 في المائة بين عامي 2017 و2019 في عينة من 1,054 مقالة باللغة العربية حول الحوادث المتعلقة باللاجئين). وتتزايد التوترات في المجتمعات المحلية على نحو مطرد، ومع مرور الوقت أصبحت الانطباعات المتقلبة خطيرة. **من يمكنه استخدام هذه النتائج وكيف يمكن الاستفادة من تحليل الانطباعات على وسائل التواصل لتجَنُّب المشاحنات والمشاكل الأمنية؟**

(ج) في إطار الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19 في الأردن ولبنان، أكدت تحليلات خرائط التنقل بناءً على أدلة تفصيلية عالية الدقة أن المناطق الأكثر فقراً أقل احتمالاً للالتزام الصارم بتدابير الإغلاق، مدفوعة بضرورة الخروج للعمل. كيف يمكن لمكاتب الإحصاء الوطنية أن تقدم بيانات في الوقت المناسب لدعم الحكومات في تحديد السكان الذين تَكْثُر تنقلاتهم في المناطق الحضرية من أجل الحد من المخاطر المحتمَلة وتخفيفها؟

(د) كيف يمكننا إضفاء الطابع المؤسسي للتعاون بين المستخدمين (مكاتب الإحصاء الوطنية أو غيرها) ومشغلي الاتصالات من أجل تمهيد الطريق للبحث وتركيز الجهود على الاستفادة من الإمكانات التي توفرها البيانات المتعلقة بالمكالمات واستخدام الإنترنت، مع الحفاظ على خصوصية المستخدِم؟ كيف يمكن لواضعي السياسات الاستفادة من ثروة البيانات المتاحة لهم فقط في السجلات العامة لتقديم استجابات في الوقت المناسب إزاء التحديات والأزمات السريعة التطور التي تشهدها بلداننا وهي بطبيعتها عابرة للحدود في الكثير من الحالات؟

(هـ) في سياق الأزمة العالمية، أتاحت المنصات العالمية (غوغل وفيسبوك) استثنائياً مصادر بيانات هامة للجميع. ما هي المعايير التي تُصَنَّف على أساسها "الأزمات المحلية/الدولية" ومن يُصَنِّفها؟

(و) في أزمة دورية مثل جائحة كوفيد-19 أو النزاعات الداخلية، هل من الممكن تقديم بيانات لدعم عملية صنع القرار وتصحيحها بما يقارب الوقت الفوري؟